

## ضمان الحياة

افاضت المجلة الفرنسية في وصف شركة ضمان الحياة أنشئت في مدينة تورين من أعمال إيطاليا في العهد الاخير وقد خالف القائمون بها جميع شروط الشركات المؤسسة من هذا النوع حتى الآن واليك محصل ما قالت : من نقص شركات ضمان الحياة الحالية انه لا يمكن للفقراء ان ينفعوا منها فلو فرضنا ان احدهم مثلاً اراد ان يضمن حياته على عشرة آلاف فرنك عند احدى الشركات المعروفة يقضى عليه ان يؤدي مساهمة خمسمائة فرنك فان مات قبل الاجل المقررب وهو عشرون سنة مثلاً تقبض أسرته عشرة آلاف فرنك وان عاش الى ما بعد هذه المدة يقبض رأس ماله اي عشرة آلاف بدون فائدتها . وفائدتها مها قلت لا تنزل عن ثلاثة ونصف في المئة فيكون مجموع فائدة هذا المبلغ في خلال هذه المدة القليلة فرنك على ان شركات الضمان الكبرى تأخذ فائدة اموالها من خمسة الى ستة في المئة وهناك اعضاء فيما وزعته شركات الضمان الرئيسة في العالم منذ تأسيسها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ .

اسم الشركة وزمان تأسيسها	ما اعطته للمساهمين	ما دفعته للمضمونين
المعموية (باريز) ١٨١٩	١٣١٥٠٣٧٠٦	١٠٤٦٨٧١٥٣
الاتحاد ١٨٢٩	١٩٤٣٥٨٨٨	١٨٧٧٨٩١٧
الوطنية ١٨٣٠	١٠٣٤٠٢٧٥٠	٧٧٣٣٨١٣٢
عقلاء مغرب ٢٨٤٤	٣٦٥٠٥٨٤٧	٣٩٧٣٥٠٤٥
نيويورك	لم تعط شيئاً	٤١١٥٧٤٩٤٣

ومن هذا الاحصاء يتضح لك ان شركات الضمان اخذت من ضمانت فم حياتهم ملياراً من الفوائد وزعت منها ٢٨٠ مليوناً على المساهمين و٢٤٠ مليوناً على المضمونين ولذا كان من يضمنون حياتهم آله لهذه الشركات المالية تستعملها لتتال منها كل فائدة وعائدة ولا بدع اذا حرصت كثيراً على ان يعيش المضمونون المدة المنفق عليها للتلا تعطيه قبل الوقت ما لم تكن قبضته كله منهم وريجت منهم الفائدة

اما الشركة الجديدة فقد أسست بدون رأس مال ورأس المال يستدعي أناساً يقومون على استثماره . بل ان اعضاء صندوق الضمان هم متكافلون متضمنون فيصفي كل سنة حساب ما يجمع من جميع المضمونين اي انه يوزع بين امرت من ماتوا في خلال السنة من المشتركين

يعود المجموع من المال على عيافه اذا مات احدهم وربما بلغ المال مبلغاً حسناً . وبشترك في هذه الجمعية الرجال والنساء والشباب والشيوخ والاعتياء . والجملة فاذا مات من كل الف شخص منهم في خلال السنة اثنتان وعشرون نسمة وهو معدل الوفيات في كل الف ساكن في إيطاليا وفي جملته الاولاد الذين يكثُر الموت بينهم واستثنى من ذلك من استثنيتهم الشركة من الاطفال والشيوخ وكان المشتركون كما في قاعدة الجمعية من اهل سن العشرين الى الخامسة والاربعين ممن لا يتجاوز المتوفى منهم عشرة في الالف — اذا كان هذا نصيب اسرات من مات عميدها مبالغ من المال وهذه الجمعيات تنقسم الى طبقات لا يسوغ لكل طبقة ان تعمل ما خصصت نفسها له قبل ان يبلغ عددها الف نسمة فاذا فرضنا ان اعضاء طبقة يدفع كل منهم فرنكاً في الشهر او اثني عشر فرنكاً في السنة فيكون مجموع ما يدفعون كلهم في السنة ١٢٠٠٠ فرنك . يوزع هذا المبلغ على العشر اسرات التي يموت اربابها في خلال السنة بحيث التقدير فيصيب كل اسرة مات احد من ضمنوا حياتهم لمنفعتهم بعدي الف ومائتا فرنك . فاذا وصع الفرد في مدة خمس عشرة سنة مئة فرنك في السنة ومات في خلال هذه المدة تأخذ اسرته عشرة آلاف فرنك واذا عاش فلا يأسف على المبلغ الذي وضعه كل سنة لانه زهيد . ولا يحقر مبلغ عشرة آلاف فرنك تناله اسرة بعد فقد ربها وبدونه تحرق وتشتت اما هذا المبلغ فيكفيها لوفاء بعض الديون واستئجار مسكن والاتفاق ريثما تجد لها مورداً آخر او تهاجر بها او تطلبها ولداً .

ومن الصعب على صغار المستخدمين كمعلمي المدارس وصغار التجار وفتيان القضاة والاطباء ان يدفعوا كل سنة مثلاً خمسمائة فرنك كما هو الحال في شركات الضمان القديمة في زمان كثرت فيه ضروب النفقات واذا قدر المشترك ان يدفع سنة لا يستطيع ان يدفع الثانية والا فانه يضطر ان يحرم نفسه من كل لذة ونعم ليوفي فسطه السنوي وعلى العكس في هذه الجمعية او الشركة الجديدة . ولذا اخذت شركات الضمان الاخرى تحاربها وتهمها بسوء التصد على ان الناس لم يدخلوا فيها بالالوف بل بمشرات الالوف وما دام امرها بيد القاشين عليها فانها مضمونة النتيجة وقوة المجموع اكثر من قوة الافراد

